جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

وسائل التنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة

د. سند بن لافي الشاماني

٢٠٠٥

وسائل التنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة

د. سند بن لافي الشاماني

٧ . وسائل التنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة

المقدمـــة

الأمن والأمان، هما عماد كل جهد تنموي، وهدف مرتقب لكل المجتمعات على اختلاف مشاربها ، ويشتد الأمر بخاصة في المجتمعات المسلمة، التي إذا آمنت أمنت، وإذا أمنت نمت؛ فانبثق عنها أمن وإيمان، إذ لا أمن بلا إيمان، ولا نماء بلا ضمانات واقعية ضد ما يعكر الصفو في أجواء الحياة اليومية . لما للأمن من وقع في حس الناس، من حيث تعلقه بحرصهم على أنفسهم، فضلاً عن كونه هبة الله لعباده، ونعمة يغبط عليها كل من وهبها ، ولا غرو في ذلك فقد امتن الله تبارك وتعالى على عباده بهذه النعمة الجليلة بمفهومها الشامل فقال تعالى ﴿ **الذينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ** ﴿٨٢﴾ ﴾ (سورة الأنعام) ، وقال النبي ﷺ : «من أصبح آمناً في سربه، معافىً في جسده، عنده قوت يومه؛ فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها» . (الألباني ، ١٤٠٦هـ ، ص ١٠٤٤) .

والمجتمعات الإسلامية في أمس الحاجة إلى الأمن الفكري الذي جاء الإسلام ليحفظه على المسلمين فإن الدين قول وعمل واعتقاد ، والاعتقاد محله القلب والفكر ؛ فقد جاء الإسلام ليحفظ على الناس ضرورات خمس هي مقاصد الشريعة ، أولها وأهمها : ضرورة الدين فكل اعتداء على الدين قولاً أو فعلاً فإن الشريعة الإسلامية تحرّمه وتمنع منه ، ويشمل ذلك الاعتداء على عقائد الناس ومحاولة تغييرها والإخلال بأمنهم الفكري والسعي في انحراف الفكر . (الشدي ، ١٤٢٥هـ ، ص ١٦٨) .

ومن أجل استتباب الأمن في المجتمعات جاءت الشريعة الغراء بالعقوبات الصارمة، وحفظت للأمة في قضاياها ما يتعلق بالحق العام والحق الخاص. والقاعدة المقررة تقول: إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولأجل أن نعرف حقيقة الأمن وصورته فلابد أن تكون هذه المعرفة متصفة بالشمولية، وأن لا تكون ضيقة العطن، مستهجنة الطرح، من خلال قصر بعض الأفهام حقيقة الأمن على ناحية حماية المجتمع من الجرائم فحسب، وأن يقصر مفهوم حمايته على جناب الشرط والدوريات الأمنية في المجتمعات بعامة ـ مع الاعتراف المثمن لدورها في إقرار الأمن وصون النظام ومكافحة الجريمة ـ كلا، فالحديث عن الأمن ليس مقصوراً على هذا التصور البسيط، إذ الحقيقة أشد من ذلك والخطب أعظم كما يفهم من نصوص الوحيين.

فإذا استحضرنا هذا التصور بما فيه الكفاية، وجب علينا بعد ذلك أن نعلم شمولية الأمن، وأنه ينطلق بادي الأمر في عقيدة المجتمع، وارتباطه الوثيق بربه، والبعد عن كل ما من شأنه أن يوقع أفراده في الخوف بدل الأمن، والزعزعة بدل الاستقرار.

والإسلام هو دين السلام، يقول اللّه تعالى: ﴿**وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٨٥﴾**﴾ (سورة آل عمران).

ويقول النبي ﷺ لعظيم الروم: «أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، وأسلم يؤتك الله أجرك مرتين...». (حميد الله، ١٤٠٧هـ، ص ١٠٩).

ولابد من تنمية الشعور بالاستقلالية في التفكير والمنهج المستمد من كتاب اللّه وسنة الرسول ﷺ وترك التقليد والتبعية، وتفعيل أدوار الوسائط

المجتمعية وفي مقدمتها الأسرة المسلمة التي ينظر إليها الإسلام على أنها الخلية الأساسية في بناء المجتمع(الجحني ، ١٤٢٥هـ ، ص ٨١) . وكذلك الاهتمام بالتطبيق الرشيد للبحوث والدراسات النافعة لمعالجة أوضاع المجتمع وحل مشكلاته ؛ وهذا المطلب يتحقق عن طريق استثمار وسائل التنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة ، في ضوء إستراتيجية واضحة المعالم .

٧ . ١ معوقات التنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة

إن البحوث المتخصصة في الوطن العربي لا تزال تعاني كثيراً من المشكلات التي تحول دون تحقيقها لأهدافها بالشكل المأمول وذلك لأسباب عديدة منها :

١ ـ تدني ما ينفق على البحث في الوطن العربي وهناك شبه اتفاق عالمي على أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج الإجمالي هي ١٪ ليحقق الآثار المناسبة لقطاعات المجتمع إلا أن نسبة ما ينفق على البحث العلمي في الوطن العربي لم تتجاوز ١٤ , ٠ ٪ من الناتج المحلي حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية عام ٢٠٠٢م مقابل ٢٣ , ٢٪ في إسرائيل و ٩ , ٢ ٪ في اليابان و ٦٢ , ١ ٪ في كوريا((المسلم، ٢٠٠٢م) . لأن البحوث التطبيقية والبحتة والنظرية تتطلب صرف المليارات من الريالات والكثير من الجهد والوقت . والشراكة في هذا المشروع تجعل المشتركين يتقاسمون هذه الأعباء .

يضاف إلى هذا عدم اهتمام القطاع الخاص بالبحث العلمي ، حيث يلاحظ تردده في تبني مشاريع بحثية ، والتعاون المحدود معه يمكن عزوه إلى سعيه إلى جهات خارجية لتنفيذ البحوث بسبب عدم الثقة في المؤسسات البحثية المحلية أو لكسب الوقت في ظل المتغيرات الجديدة (العمود والعبد القادر، ١٤٢١هـ ، ص ٦٣٤ - ٦٣٥) .

٢ - عزلة مراكز البحوث حتى في البلد الواحد . . بحيث لا يعرف كل مركز ماذا يعمل المركز الآخر . . بل ربما لا يعرف باحث ماذا يفعل الباحث الآخر . . بسبب غياب التعاون والتنسيق بينها ، ولعدم وجود قنوات فعالة لإيصال المعلومة البحثية للمستفيد بسبب غياب وجود قاعدة معلومات وطنية ، أو لصعوبة وصولها بسبب الروتين الإداري ، أو لسريتها !! ونأمل أن يعمل هذا اللقاء المبارك في هذه البلدة المباركة على حل هذه الإشكالية ورسم إستراتيجية للعمل المشترك الذي يحقق مطلب التنسيق والتكامل و يوفر الوقت والجهد والمال .

٣ - موضوعات البحوث لا تخدم بالمستوى المطلوب القضايا والممارسات الميدانية ، والمشكلات الاجتماعية ؛ ومنها الأمنية بالمستوى الذي نطمح له ، كما أن تطبيق التجارب يحتاج إلى شراكة موسعة بحيث يمكن تطبيق عدد كبير منها في آن واحد لتبني عدد كبير من التجارب التي يثبت نجاحها في وقت قصير ؛ الأمر الذي سيؤدي إلى حل مشكلة التخلف الذي تعاني منه المجتمعات في كثير من المجالات .

٤ ـ غياب إستراتيجية للبحوث تتناسب مع خطط وبرامج التنمية الشاملة وتجعل القرار الاجتماعي أو الأمني في مجمله مبنياً على الخبرة، التي مع أهميتها فإنها ليست كافية، وتوفير مثل هذه الإستراتيجية وتفعيلها يجعل صاحب القرار يطمئن إلى قراره.

٥ ـ كثير من البحوث العلمية المنجزة لا تجد طريقها للتنفيذ في معظم الأحيان لسبب جوهري هو الافتقار لسياسة التسويق المطلوبة لهذه البحوث، ولغياب التنسيق والتكامل بين مراكز البحوث والقطاع الخاص تمويلاً وتسويقاً. ولا بد من الاشتراك في قائمة البحوث التي يتم إجراؤها علماً وممارسة لتفادي الازدواجية في إجراء البحوث، وحتى يمكن كذلك التنسيق بين بعض الجهات للاشتراك في بحث معين تهتم به تلك الجهات.

٦ ـ ندرة وجود الباحث الحقيقي المتمكن الذي يقوم بجميع مراحل البحث بنفسه ويعي أبعاده وأهدافه وتطبيقاته حتى إذا ما انتهى بحثه عمل مع المستفيدين منه على تطبيقه ومعرفة نتائجه في الميدان. (الخبتي، ١٤٢٥هـ، ص ٢).

وفي نظري أن تبني إستراتيجية موحدة للتكامل والتنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة هو الحل الناجع للتخلص من هذه المعوقات.

٧ . ٢ ملامح الإستراتيجية التكاملية المطلوبة

بالرغم من كل ما قامت وتقوم به مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة فأن الطريق للوصول إلى البحث الجيد واستغلال كافة وسائل التنسيق مازال شاقاً ويحتاج أولاً إلى إستراتيجية واضحة المعالم. . ولعل من أهم معالمها ما يلي:

١ ـ التركيز على معالجة القضايا النابعة من خطط واستراتجيات البلاد الاجتماعية والأمنية وغيرها ، والتي تكشف الطريق لمزيد من التطوير والتحسين وأن يتم تحكيمها واعتمادها .

٢ ـ الاهتمام بوضع خطة تؤدي إلى اعتماد القرارات على نتائج أبحاث ودراسات وبيانات موثقة تضمن سلامة القرار وتحقيقه لأهدافه ، ولتطمئن القيادات العليا على قراراتهم من خلال قناة البحث وجمع البيانات الدقيقة .

٣ ـ تحديد خطوات البحث منذ إقراره حتى تطبيقه في الميدان ؛ لضمان إقرار دعم بحوث تتعلق بمشاريع وخطط تؤدي إلى الارتقاء بالعملية التنموية والأمنية ، وألا يكون مصيرها الرفوف والأدراج .

٤ ـ تحديد من هو الباحث الذي يقود البحث والذي سيشارك فيه .

٥ ـ تحديد آليات التجارب العربية والعالمية التي يمكن نقلها وتجريبها على نطاق محدود لتحديد الفائدة منها وإمكانية توسيع تطبيقها .

نأمل الوصول إلى إستراتيجية للبحوث على كافة المستويات يتم تبنيها من قبل المعنيين للوصول إلى الأهداف التالية :

أولاً : لأن البحوث التطبيقية والبحته والنظرية تتطلب صرف المليارات من المبالغ والكثير من الجهد والوقت . والشراكة في هذا المشروع تجعل المشاركين يتقاسمون هذه الأعباء .

ثانياً : تطبيق التجارب يحتاج إلى شراكة موسعة بحيث يمكن تطبيق عدد كبير من التجارب في آن واحد مما يؤدي إلى تبني عدد كبير من التجارب التي يثبت نجاحها في وقت قصير الأمر الذي سيؤدي إلى حل مشكلة التخلف الذي نعاني منه في كثير من المجالات .

ثالثاً: الاشتراك في قائمة البحوث التي يتم إجراؤها علماً وممارسة لتفادي الازدواجية في إجراء البحوث، وحتى يمكن كذلك التنسيق بين بعض الجهات للاشتراك في بحث معين تهتم به تلك الجهات.

على أن تتضمن تلك الإستراتيجية إعداد دليل شامل للبحوث التي يتم إجراؤها من قبل مختلف الجهات، بحيث يوضع في هذا الدليل ملخص البحث والجهة التي قامت به وتاريخه وكيفية الحصول عليه، وعمل موقع على الانترنت يحدد الجهة المسئولة عنه ونشر هذا الدليل عليه ومتابعة تحديثه بشكل يومي. وكذلك عقد ندوة سنوية على مستوى دول الخليج وعلى مستوى الوطن العربي يتم خلالها عرض أهم البحوث والتجارب والمواد المعربة وتتولى لجنة اختيار كل ذلك من مجموع ما تنتجه كافة الدول وكذلك تخصيص جائزة سنوية تمنح للأعمال المتميزة مما يعرض في هذه الندوة لتشجيع التنافس والتميز. وتحقيق ذلك ميسور بإذن الله متى صحت العزائم وتضافرت الجهود.

٧ . ٣ وسائل التنسيق والتكامل

كثيرة هي الوسائل التي يمكن تفعيلها لتحقيق التنسيق والتكامل بين مراكز البحوث العلمية المختلفة وأجهزة العدالة الجنائية للوقوف في وجه مهددات الأمن ومستجدات الجرائم، والسعي لتحصين المجتمعات ليتحقق الأمن والاستقرار والتنمية بمفهومها الشامل، ومن أهم تلك الوسائل . . .

٧ .٣ .١ الزيارات الداخلية والخارجية

من أهم وسائل التنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة قيام الباحثين بزيارة بعضهم بعضاً لتبادل الخبرات والتعرف على الإمكانات البحثية المتاحة، والخروج بمعلومات هامة حول المشكلات

الحقيقية التي تواجه القطاعات المختلفة ومحاولة صياغتها على هيئة مشاريع بحثية تساعد على تجاوز تلك المشكلات، والخروج ببعض الأفكار والملاحظات حول الأنشطة البحثية الضرورية لمواجهة المشكلات التي تعاني منها المنطقة والتي ستؤخذ بعين الاعتبار عند اقتراح الأولويات البحثية.

٧ .٣ .٢ ترتيب لقاءات علمية و تشاورية بين المسئولين عن البحوث

لابد من عقد اللقاءات العلمية والتشاورية بين مسئولي البحوث في الدول العربية لمزيد من التنسيق والتكامل. وللتعرف على مشكلات القطاعات المختلفة عن كثب وللتعريف بالجهود التي تقوم بها في دعم البحوث ولمناقشة العقبات التي تعترض مسيرة الأبحاث لاقتراح الحلول المناسبة مع المسئولين عن البحوث في الجهات الحكومية والخاصة . و التشاور وتبادل الرأي في المواضيع والقضايا ذات الاهتمام المشترك لبلورة أولويات البحوث ولبحث سبل الدعم ولتسهيل وتسريع عملية تنفذ البحوث وتعميم الاستفادة من نتائجها .

٧ .٣ .٣ عرض نتائج البحوث

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق دعوة المختصين في القطاعات الحكومية والخاصة ، وعقد لقاءات علمية تعرض فيها نتائج المشاريع البحثية المنتهية بطريقة مبسطة وتناقش، وطباعة إصدارات البحوث المدعمة المنتهية والتي توصلت إلى نتائج هامة تفيد شريحة كبيرة من المجتمع ، وتوزيع تلك الإصدارات على الباحثين والمهتمين بالبحث العلمي في القطاعين العام والخاص والأفراد. والاهتمام بوضع ملخصات البحوث الجارية والمنتهية المدعمة على شبكة الإنترنت العالمية مما يجعلها متاحة للجميع. وتزود الجهات المختلفة بقائمة متكاملة بالبحوث المنتهية لتحديد البحوث التي تقع

في مجال اهتمام تلك الجهات، وتزويدهم بنسخ من كامل التقارير الفنية النهائية.

٧ . ٣ . ٤ الاستفادة القصوى من وسائل الاتصال

ايجاد المعلومات لا يعد مشكلة من المشكلات التي تواجه الباحثين أو مراكز البحوث إذا ما استخدمت وسائل الاتصال بكفاءة حسب طبيعة البحث، ولذا فإن من أهم وسائل التنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة الاستفادة القصوى من وسائل الاتصال المتمثلة في الرأي العام، والدعاية، والإعلان، والعلاقات العامة، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ كالانترنت والهاتف، والفاكس، والتلكس، والحاسب الآلي ، والبريد العادي والبريد الالكتروني والبرقيات وغيرها .

٧ . ٣ . ٥ إنشاء لجان وطنية متخصصة بالبحث العلمي

وتكون مهمة هذه اللجان متابعة المؤشرات العلمية والتقنية في الدول المتقدمة، والتنسيق بين المراكز البحثية، ومنع الازدواجية وتوحيد الجهود، وتعيين مجالس لمجالات البحوث المختلفة، تتألف من المختصين ومن قطاعات مختلفة تقوم بتحديد الأولويات البحثية، وتقدم مقترحات حول الأمور التي تهم البحث العلمي والاستفادة من نتائجه.

٧ . ٣ . ٦ تفعيل آليات التنسيق والتكامل وتبادل المعلومات

وذلك للاستفادة من نتائج البحوث، والدراسات على المستوى المحلي، و الوطني، والإقليمي، والعالمي، وتفعيل وتقوية العلاقة بين الباحث، والجهة الطالبة للبحث والجهة المستفيدة ، ووضع آلية لإيصال نتائج البحوث إلى المستفيد النهائي .

وللارتباط الوثيق بين البحث العلمي والقطاعات الإنتاجية، فإن الوصل بين هذه الجهات من خلال جهاز مركزي يقوم بالربط بينها يعد أيضاً أمراً بالغ الأهمية. فمن خلال ذلك يمكن تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي: معرفة الباحثين بالمشكلات التي تواجه قطاعات الإنتاج والخدمات للعمل على حلها بهدف تطوير الإنتاج وخفض تكلفته، ومعرفة القطاعات الإنتاجية والخدمية بنتائج البحوث التي أجريت والتي تهم قطاعاتهم وأخيراً تبادل الخبرات في الجوانب العلمية التطبيقية.

٧ . ٣ . ٧ دعم تطوير قاعدة معلومات للبحث العلمي

بحيث تضم قاعدة البيانات جميع البحوث المنتهية والقائمة وتجدد المعلومات فيها باستمرار، ولتفعيل الاستفادة لابد من وضع أنظمة ملزمة للقطاعات الحكومية والخاصة بتسهيل تبادل المعلومات، والاستفادة من نتائج البحث العلمي والتطوير التقني في القطاعين العام والخاص من خلال إنشاء مؤسسة وطنية للنشر العلمي. ويكون من مهام هذه المؤسسة نشر نتائج البحوث والكتب المترجمة، ووضع استراتيجيات لدعم وتشجيع ترجمة الكتب والأبحاث العلمية لتسهيل وصولها للمهتمي، وتبني استخدام اللغة العربية في البحث العلمي والتطوير التقني وتشجيع الترجمة في جميع المجالات الحيوية. وكذلك تطوير قاعدة للمعلومات من خلال شبكة الإنترنت لتسهيل الحصول على نتائج البحث العلمي من قبل القطاعات العامة والخاصة.

٧ .٣ . ٨ تنويع وزيادة مصادر تمويل ودعم البحوث العلمية

وذلك بوضع أنظمة تكفل زيادة مصادر تمويل البحث العلمي، ووضع أنظمة تكفل التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم وتطوير البحث العلمي.

٧ .٣ . ٩ الاستفادة من اتفاقيات التعاون الدولي والإقليمي

وذلك في مجالات البحث العلمي والتطوير التقني في نقل التقنية، وفي دعم البحوث من خلال تبادل الخبرات العلمية، والتقنية بين المراكز البحثية الدولية.

٧ . ٤ الخاتمـــة

ومن أجل تعزيز وسائل التنسيق والتكامل في أنشطة البحوث العلمية يجب أن أوكد على النقاط التالية:

١ ـ وضع استراتيجيات مشتركة للبحوث العلمية طويلة المدى.

٢ ـ وضع آليات فاعلة لتحديد أولويات البحوث العلمية من قبل المؤسسات ومراكز البحوث العلمية.

٣ـ إيجاد آليات فاعلة لتوثيق العلاقة بين مراكز البحوث، والقطاعات العامة والخاصة وذلك للاستفادة من الإمكانيات البحثية في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تواجه تلك القطاعات.

٤ ـ تشجيع الزيارات واللقاءات بين المتخصصين في المؤسسات البحثية بهدف إيجاد تكامل وتعاون واستفادة من الإمكانيات والنشاطات العلمية.

٥ ـ إنشاء قواعد معلومات شاملة عن الإمكانات البحثية و إعداد أدلة شاملة لمراكز البحوث وإمكانياتها والبحوث المنفذة والمتخصصين .

٦ ـ الاهتمام بالنشر الإلكتروني لنتائج الأبحاث والدراسات وجعلها في متناول المستفيدين، وتعزيز دور اللغة العربية في البحث العلمي .

٧ـ عقد لقاءات دورية للقائمين على المؤسسات ومراكز البحوث للتنسيق والتشاور في قضايا البحث العلمي .

المراجع

المراجـــع

القرآن الكريم

الألباني ، محمد ناصر الدين (١٤٠٦هـ) . صحيح الجامع الصغير وزيادته ، ط ٢ .

الجحني ، على بن فايز (١٤٢٥هـ) . الأسرة والأمن الفكري ، في ملخصات بحوث المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب المنعقد برعاية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .

حميد الله ، محمد (١٤٠٧هـ) . مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة .

الشدي ، عادل بن علي (١٤٢٥هـ) . مسئولية المجتمع عن حماية الأمن الفكري لأفراده ، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من ٢١/ ٢حتى ٢٤/ ٢ من عام ١٤٢٥هـ .

العمود ، أحمد بن إبراهيم ؛ والعبد القادر ، أحمد بن محمد (١٤٢١هـ) . التنسيق والتكامل بين مراكز البحث العلمي ، بحث مقدم لندوة : البحث العلمي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية , الواقع والمعوقات والتطلعات ، الرياض ، خلال الفترة من١٦-١٨ شعبان ١٤٢١هـ .

المسلم ، محمد بن علي (د . ت) . البحث العلمي في خدمة التنمية الخليجية الصناعية .

التوصيات

انبثقت عن الأوراق العلمية التي قدمت في الاجتماع وتقارير الوفود المشاركة، والمناقشات التي درات خلاله التوصيات التالية:

١ ـ تفعيل سبل التعاون والتنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة في الدول العربية بإنشاء لجنة للتنسيق ووضع الآليات المناسبة لتحقيق ذلك من قبل مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢ ـ التأكيد علي تضافر الجهود التربوية والتعليمية والإعلامية والأمنية في معالجة قضايا الأمن الفكري، وعقد ندوات مشتركة وورش عمل بين علماء الشريعة والمتخصصين في التربية والاجتماع وعلم النفس والإعلام ورجال الأمن والمؤسسات الأهلية.

٣ ـ التأكيد على وظيفة المؤسسات الدينية في معالجة قضايا الأمن الفكري، وتفعيل دور المسجد في ترسيخ الأمن الفكري في المجتمع.

٤ ـ قيام مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة في الدول العربية بإجراء دراسة متكاملة حول الأمن الفكري تبدأ بدراسات محلية في كل دوله وصولاً إلى إستراتيجية شاملة لمعالجة قضايا الأمن الفكري في الوطن العربي، مع الاستفادة من الدراسات السابقة في هذا المجال.